مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

تقـريـر حالة حول وضع مخيم اليرموك

ملخص تنفيذي لأبرز تطورات ملف عودة المهجّـرين وإعادة إعمار مخيم اليـرموك

إعداد: قسم الدراسات والأبحاث

فهرس المحتويات

- العودة إلى المخـــيم
  - قرارات العودة
  - إجراءات الدخول
  - معوقات العودة
- إدارة خدمات مخيم اليرموك
- إعادة تأهيل الـبـنـى التحـتيـة
  - ترحيل الأنقاض وإعادة فتح الطرقات
  - شبكات الصرف الصحي ومياه الشـرب
  - الكهـــــربـــــاء
  - أعمـــال الترمـيـم
- إعـــــادة الإعـــمـــار
- الإقامة في المخيـم
  - معـوقـــات الإقـــامة
- الواقـــــع التعليـــمي
- الواقـــــع الصـــــحـي
- دور منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية
- توصيـات

تقديم

يقع مخيم اليرموك في الطرف الجنوبي من مدينة دمشق على بعد 8 كم عن مركزها، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج من حيث عدد السكان، إلا أنه غير معترف به من قبل الأونروا كمخيم رسمي، بالرغم من أنها تقدم كافة الخدمات لسكانه من تعليم وصحة وإغاثة، فيما كانت اللجنة المحلية لمخيم اليرموك التابعة لوزارة الإدارة المحلية تتولى تقديم الخدمات البلدية.

قُدّرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك قبيل الأزمة السورية بحوالي 230 ألف لاجئ فلسطيني، حتى صار يسمى عاصمة الشتات الفلسطيني، كما كان يسكن إلى جانب اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك، مئات الآلاف من المواطنين السوريين، الذين وجدوا فيه امتداداً لأحيائهم، كسكان حي الميدان الدمشقي والزاهرة وحي التضامن والعسالي والقدم، وبلدات يلدا وبيت سحم وببيلا، بالإضافة إلى الوافدين من بقية المدن السورية للعمل داخل مدينة دمشق، كالموظفين الحكوميين والطلاب والمجندين والمتطوعين في الجيش السوري، حيث بلغ العدد الإجمالي لسكان المخيم قرابة الـ (800) ألف نسمة حسب إحصائيات غير رسمية.ومع دخول المناطق المحيطة بالمخيم في المواجهات المسلحة بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطات السورية وفصائل المعارضة، وتعرّض تلك المناطق للقصف والاشتباكات العنيفة، انتقلت الأعمال القتالية إلى المخيم الذي تعرض للقصف وتهجير السكان منذ نهاية عام 2012، حيث فرضت السلطات السورية حصاراً مشدداً على سكان اليرموك، قطعت خلاله الماء والكهرباء ومنعت دخول المواد الغذائية والعلاج والمواد الطبية منذ منتصف تموز- يوليو 2013 ولغاية 21 أيار- مايو 2018.

حيث تمكنت السلطات السورية وحلفائها من استعادة السيطرة عليه والإعلان عن خلوه من مسلحي المعارضة السورية. ومنذ استعادة السلطات السورية سيطرتها على المخيم، شهد زيارات رسمية وشعبية وفصائلية وتصريحات حول ضرورة السماح بعودة السكان وإعادة الإعمار، كما تم طرح مخطط تنظيمي جديد، أظهر تبايناً واضحاً عن المخطط التنظيمي الأساسي المعتمد عام 2004، حيث يقضم المخطط الجديد قطاعات كاملة بشوارعها وبيوتها بنسبة تتجاوز الـ50 % من الأبنية والبيوت والمحلات التجارية، وُيحدِثُ تغييرًا عمرانيًا كبيرًا تختفي معه ملامح المخيم، وينتهك حق الملكية العقارية للسكان، ودون الحصول على التعويضات المترتبة على فقدانها، إلا أن المخطط الجديد لاقى اعتراضاً من أهالي المخيم، اضطرت المحافظة على إثره إلى تعليق تنفيذ المخطط وإصدار قرار بالتريث في تنفيذه دون إلغائه.

تقديم

حددت محافظة دمشق ثلاثة شروط لعودة سكان مخيم اليرموك إلى منازلهم الصالحة للسكن، ووفقًا لما صرح به عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق، سمير جزائرلي، أن المحافظة وافقت على عودة سكان مخيم اليرموك بشرط أن يكون البناء سليمًا، وأن يثبت الشخص ملكيته للعقار، بالإضافة إلى وجوب حصوله على الموافقات الأمنية اللازمة.

وفي النصف الثاني من العام 2021 شهد ملف مخيم اليرموك تطورات مهمة على صعيد إزالة الأنقاض وترميم بعض المنشآت الخدمية والتعليمية، وترميم المئات من أبناء مخيم اليرموك لممتلكاتهم على نفقتهم الخاصة، إضافة إلى عودة مئات المهجرين إلى منازلهم تحت ضغط الأوضاع المعيشية الصعبة وارتفاع إيجار المنازل.يحاول هذا التقرير تسليط الضوء على التغيّرات التي طرأت على مخيم اليرموك وفق آلية منهجية توخت الدقة والموضوعية في رسم المشهد الحقيقي من خلال تناول أهم الملفات الدالة عليه، كالقرارات والتصريحات المتعلقة بالمخيم، إعادة الإعمار أو ما اصطلح عليه محليًّا "إعادة تأهيل المخيم"، معوقات العودة والبقاء في المخيم، الوضع التعليمي.

العودة إلى المخيم

بعد استعادة السلطات السورية سيطرتها على مخيم اليرموك، أطلقت وعودها عدة مرات بعودة المهجرين الفلسطينيين والسوريين إلى مخيم اليرموك، وأن "الحكومة السورية" لا تضع أي مانع أمام عودة الفلسطينيين إلى المخيم، واتهمت دولًا بأنها ما زالت تعرقل عودة اللاجئين السوريين والفلسطينيين إلى مناطقهم، وأكدت في أكثر من مناسبة وجود توجيهات من "الرئيس السوري" للتنفيذ الفوري والبدء بالخطوات العملية للعودة.

قرارات العودة

قرارات العودة

في نوفمبر 2018 قال "أنور رجا" عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة؛ إن دمشق اتخذت قراراً رسمياً بعودة جميع أهالي مخيم اليرموك، وأن نائب وزير الخارجية السوري "فيصل مقداد" أبلغ وفداً من الجبهة خلال اجتماع جرى يوم الثلاثاء في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني بقرار "الرئيس السوري" بإعادة الفلسطينيين إلى مخيم اليرموك.

وتنفيذاً للقرار، قرر مجلس الوزراء في الشهر ذاته خلال جلسته الأسبوعية تكليف محافظة دمشق بأعمال تأهيل البنى التحتية وإعادة الخدمات الأساسية إلى مخيم اليرموك في دمشق تمهيداً لعودة المهجرين إلى بيوتهم وفعالياتهم التجارية والخدمية.

كما كشفت مصادر فلسطينية لاحقاً صدور قرار رئاسي بتاريخ 20 أيار/ مايو 2021، يقضي بعودة الأهالي إلى مخيم اليرموك، وذلك عقب لقاء جمع "الرئيس السوري" بقادة الفصائل الفلسطينية، حيث جرى الحديث في تفاصيله خلال لقاء آخر لقادة الفصائل، مع وزير الخارجية السوري "فيصل المقداد" ونائبه "بشار الجعفري"، والجهات المعنية.

في المقابل واصلت الحواجز الأمنية التابعة للسلطات السورية منع دخول أهالي مخيم اليرموك إلا بشروط استكمال الأوراق المطلوبة والحصول على الموافقات الأمنية، حتى الشهر التاسع من العام 2021.

ففي تاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 2021 أصدر "الرئيس السوري" قراراً بتسهيل عودة الأهالي السوريين والفلسطينيين إلى مخيم اليرموك، وأكده الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، طلال ناجي، حيث أعلن أن الجهات المعنية تلقت قراراً من الرئيس السوري "بتسهيل عودة الأهالي لمخيم اليرموك بدءاً من يوم 10 أيلول/ سبتمبر 2021، دون قيد أو شرط".

قرارات العودة

ووجه القرار الجهات المختصة السورية وبالتعاون مع الأهالي لإزالة الركام والردم من البيوت، تمهيداً لدخول آليات محافظة دمشق لإزالة الركام وتنظيف الشوارع الفرعية والحارات الداخلية، واستكمال مدّ شبكات المياه والكهرباء والهاتف، استعداداً لعودة الأهالي واستقرارهم في مخيم اليرموك.

وبحسب ناجي وجه "الرئيس السوري" "الأمانة السورية للتنمية" بتوفير البيئة المناسبة لفتح بعض المحلات التجارية (بقالة، خضار وفواكه الخ...)، ومساعدة أصحاب المحلات مادياً للقيام بتخديم المخيم.

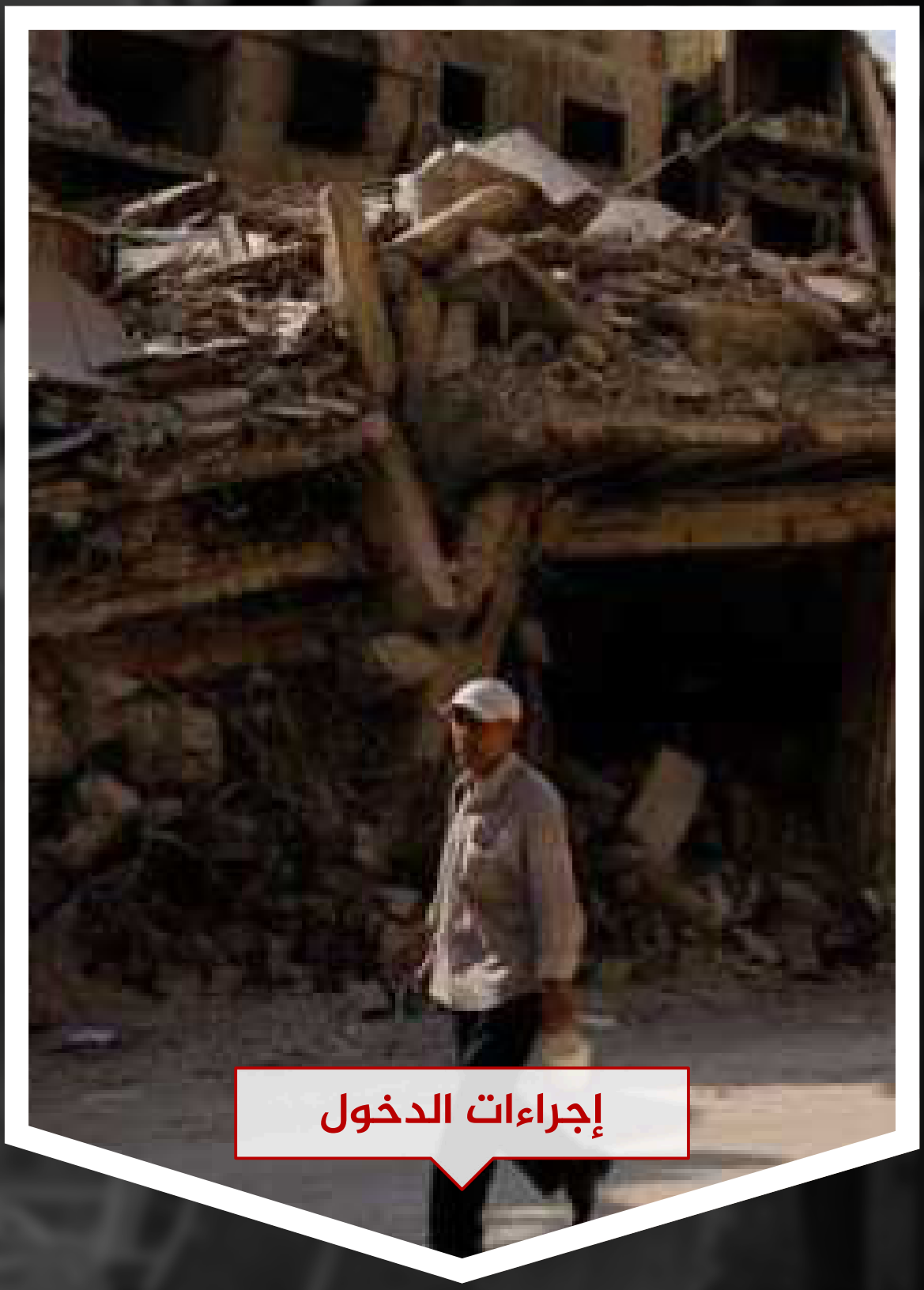

إجراءات الدخول

إجراءات الدخول

حددت محافظة دمشق أواخر عام 2020 ثلاثة شروط لعودة سكان مخيم اليرموك إلى منازلهم الصالحة للسكن، أن يكون البناء سليماً، وأن يثبت الشخص ملكيته للعقار، بالإضافة إلى وجوب حصوله على الموافقات اللازمة، وأُصدرت منذ ذلك الوقت مئات الموافقات لكنها كانت قليلة جدًا قياسًا بالعدد الكبير لسكان مخيم اليرموك وللمتقدمين منهم.

ثم حصلت تسهيلات جديدة وكبيرة في أواخر العام 2021 من قبل فرع فلسطين، وبحسب مصادر من "لجنة إزالة الأنقاض في مخيم اليرموك" فإنه لم يعد مطلوباً من الأهالي أخذ موافقة أمنية من الفروع الأمنية، وإنما أصبح الأمر من صلاحية بلدية اليرموك.

وبات بإمكان كل من يملك عقاراً داخل المخيم زيارة مبنى "بلدية مخيم اليرموك" مصوباً بالأوراق المطلوبة، وتعبئة استمارة عودة إلى منزله تمهيداً لأخذ الموافقة بالدخول والخروج، إلا أن خلافات بين فرع المنطقة المسؤول عن حاجز الثلاثين، وفرع فلسطين المسؤول عن حاجز مخيم اليرموك حالت دون استمرار آلية العمل الجديدة، وهو ما أكده أبناء المخيم من أنهم حصلوا على موافقات دخولهم عن طريق الحاجز التابع للأمن العسكري المتواجد في شارع الـ 30، وعند سؤالهم عناصر الحاجز عن اعتماد بلدية اليرموك لأخذ الموافقات أجابوا بعدم وصول أي قرار يؤكد لهم ذلك.

وفي 22 كانون الثاني/ يناير 2021 أعلنت بلدية اليرموك للأهالي تأجيل طلبات العودة إلى المخيم، ثم استؤنف التقديم مع بداية العام 2022 لدى النقطة الأمنية على شارع الـ 30.

تعرّف الأمانة عن نفسها، بأنها منظمة غير ربحية وغير حكومية، تعمل من أجل تمكين المجتمعات والأفراد، إضافة إلى إشراكهم في الأعمال التنموية ليتمكنوا من أداء دورهم في بناء المجتمع، ترتبط بشكل مباشر بأسماء الأسد التي تشغل فيها منصب رئيس مجلس الإدارة، أُسست المنظمة عام 2001 بعد تسلّم الرئيس السوري مهامه، حصلت على الترخيص القانوني من وزارة الشؤون الاجتماعية في 2007.

إجراءات الدخول

ووفقاً لحقوقيين فلسطينيين، يُبرز صاحب الطلب الملكية المخصصة للعقار، إما وكالة عقارية أو سجل عقاري طابو أو إذن سكن أو كتاب جمعية أو متخصص بدل هدم، وفي حال عدم توافر ما سبق يُكتفى بعقد بيع مصدق من المالية أو خطاب موجه كاتب العدل، بيان عائلي، بطاقة الأونروا البيضاء (الكرت الأبيض) وصور للهويات الشخصية المدونة أسماؤهم في ورقة الموافقة، وأسماء ومواليد الأخوة والأخوات أو بيان عائلي شامل يضم المتزوجين وغيرهم، وورقة "غير خطر" خاصة بالمبنى، وذلك دون الحاجة إلى مراجعة أية جهة.

وفي حال كان المتقدم وارثاً أو أكثر يكفي لتقديم الطلب، أحد الورثة مع حصر الإرث للمورث وملكية المورث، بيان عائلي شامل للمورث، ومن سيقيم مع مقدم الطلب وصور الهويات الشخصية، وبطاقة الأونروا البيضاء (الكرت الأبيض).

وللمحلات التجارية، إذا كان مملوكاً يطلب منه إحدى الملكيات السابقة أعلاه، وإخراج قيد نفوس، وهوية شخصية لصاحب المحل، وفي حال كان المحل إيجاراً يبرز عقد الإيجار أو وثيقة من المالية بتملكه (فروغ).

أما بالنسبة لمن لديه عقار في الأراضي التابعة للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين يتوجب عليه إبراز إذن سكن أو وكالة أو عقد بيع من المالية وبطاقة الأونروا البيضاء وبيان عائلي للمتقدم وصور عن الهويات الشخصية.

وآخر إجراءات العودة التي فرضتها السلطات حتى تاريخ كتابة التقرير، تقدّم الأوراق المطلوبة للنقطة الأمنية على شارع الـ 30، ويخرج مندوب من النقطة الأمنية وآخر من فرع فلسطين وثالثٌ من محافظة دمشق والمهندسة "رولا موعد" من بلدية اليرموك، إلى جانب صاحب الطلب إلى المنزل لتقييم صلاحيته للسكن وما يحتاجه من مواد لأعمال الترميم، والتأكد من أن الأوراق المقدمة وعقد المنزل مطابقة لمكان السكن، وإذا طابق المواصفات واستكملت الأوراق يُعطى صاحب المنزل موافقة العودة وإذن الترميم وكمية مواد الترميم والموافقة على إدخالها إلى المخيم.

Dashboard
SAMSUNG
25,423 Pageviews
00:04:08 Avg. Time on Site
3.32 Pages/Visit
28.30% % New Visits
Traffic Sources Overview
Direct Traffic
Search Engines
Referring Sites
Map Overlay
Visitors Overview
Visitors
2,958
Content Overview
Pages
Pageviews
% Pageviews
/
5,932
23.33%
استبيان إلكتروني حول العودة

استبيان إلكتروني حول العودة

أظهرت نتائج الاستبيان الإلكتروني الذي أجرته مجموعة العمل حول رغبة الأهالي بالعودة إلى مخيم اليرموك فيما لو سمح لهم، أن 53,4 % من المشاركين أبدوا رغبتهم بالعودة إلى منازلهم في مخيم اليرموك، ورفض 29,5٪ العودة إليه، فيما أجاب 17 % منهم بـ لا أعلم.

معوقات العودة

معوقات العودة

1. فقدان الآلاف من أبناء المخيم ممتلكاتهم بسبب دمارها وعجزهم عن إعادة إعمارها على نفقتهم الخاصة، وكشفت نتائج الاستبيان الإلكتروني لمجموعة العمل أن 58'3٪ من المشاركين في الاستبيان دمرت منازلهم كلياً في مخيم اليرموك، فيما طال الدمار الجزئي بيوت 34'5 % أي أنّ بيتوهم ما زالت صالحة للسكن.
2. فقدان الموارد المالية لإعادة ترميم المنازل المدمرة جزئياً نظراً لتكاليفها الباهظة.
3. فقدان العديد من أهالي المخيم أوراق الملكية لمنازلهم أو محالهم التجارية لأسباب عديدة أبرزها دمار المنازل وحرقها وتعفيشها وضياعها.
4. الخوف من الاعتقال من قبل حواجز الأجهزة الأمنية السورية، ويعود ذلك لأسباب مختلفة، إما أن أحد أفراد العائلة معتقل، أو مطلوب بتهمة الانتماء لفصائل المعارضة أو المشاركة بأنشطة معارضة للنظام، أو بسبب تخلف بعضهم عن الخدمة العسكرية في جيش التحرير الفلسطيني الذي يلزم اللاجئ الفلسطيني في سوريا بالالتحاق به إلزامياً عند بلوغ سن الـ 18 تحت طائلة الملاحقة والاعتقال.
5. تشتت شمل أفراد العائلة الواحدة في مناطق متفرقة داخل وخارج سورية، ما يمنع استكمال إجراءات العودة كمعاملة حصر الإرث التي تتعلق عليها عودة مئات العائلات إلى المخيم.
6. عدم القدرة على دفع الرشى للكشّاف الذي يحدد صلاحية السكن والمنتدب من بلدية اليرموك.
7. منع وصول القاطنين في محيط مقبرة الشهداء القديمة إلى منازلهم بسبب الطوق الأمني الذي تفرضه الأجهزة الأمنية السورية والقوات الروسية حول المقبرة والشوارع المحيطة بها.

معوقات العودة

8 رفض السلطات السورية الوكالات العامة التي يجريها اللاجئون الفلسطينيون في الخارج لأقاربهم داخل سورية بسبب تخلفهم عن الالتحاق بالخدمة الإجبارية، ما يوقف المعاملات القانونية إلى حين إجراء تسوية مع السفارة السورية في بلد المهجر.

9 وجود قرار من قبل السلطات السورية بمنع عودة كل من شارك بأنشطة معارضة للنظام سواء مدنية أو عسكرية، وهو ما أكدته سابقاً تصريحات الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة طلال ناجي "أن السلطات ستسمح بالعودة لكل الأهالي من سكان مخيّم اليرموك، أما الذين شاركوا في القتل، فهم لن يعودوا أصلًا".

إدارة خدمات مخيم اليرموك

أصدر مجلس الوزراء السوري في جلسته التي عقدها يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2018 قراراً يقضي بأن تحل محافظة دمشق محل بلدية اليرموك -التي كانت تتبع لوزارة الإدارة المحلية- بما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وأن يوضع العاملون في اللجنة المحلية لمخيم اليرموك القائمون على رأس عملهم تحت تصرف محافظة دمشق، وذلك بناء على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر في المرسوم التشريعي رقم /107/ لعام 2011 وتعديلاته، وبناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم /20/ لعام 2017، والمرسوم التشريعي رقم /2013/ لعام 2016 وتعديلاته، وصار مخيم اليرموك يتبع إداريًا لمكتب الخدمات في محافظة دمشق، وبناء عليه كّلفت محافظة دمشق "دائرة الخدمات" بإدارة ملف المخيم وخدماته عوضاً عن "اللجنة المحلية".

"اللجنة المحلية" التي حُلّت، تشكلت بقرار صادر عن مجلس الوزراء السوري عام 1964، الذي يتيح للجنة المحلية إدارة المخيم بشكل مستقل، ويعطيها صلاحيات مشابهة تماماً لمجالس البلديات في سورية، ولديها تبعية مزدوجة ما بين محافظة دمشق والهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب، وهي الجهة الرسمية التي تمتلك نظام التراخيص وضابطة البناء، ولديها المصوَّر العام للمخيم وفق المخطط التنظيمي لعام 2004، بينما كانت قيود الملكية موثقة في سجلات مؤسسة اللاجئين، ولدى كاتب العدل، وفي سجلات الأحكام القضائية وفي السجل العقاري (الطابو)، ويرأسها مواطن "فلسطيني"، يعيّن من قبل "الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب" بالتعاون مع "القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي/ التنظيم الفلسطيني.

تعرض القرار حينها لانتقاد حقوقيين وناشطين فلسطينيين، واعتبروا أنه يلغي ما كان يتمتع به المخيم من خصوصية كمنطقة جغرافية، حيث سيصبح اليرموك كأي حي من أحياء دمشق يتبع للمحافظة وستُلغى عنه صفة المخيم ويستعاض عنها باسم منطقة اليرموك.

إدارة خدمات مخيم اليرموك

كما تعرضت "دائرة الخدمات" المكلفة من قبل محافظة دمشق، لانتقادات واسعة، واتهمها سكان المخيم بالفشل الذريع في إدارة ملف اليرموك خلال الأعوام الماضية، وأنها أضرت بالمخيم بدل نفعه، كونها لم تسجل أي إنجاز يذكر منذ استعادة السلطات السورية السيطرة على المخيم، كما اتهموا الدائرة بإبعاد أبناء المخيم الفاعلين عن المشاركة في إدارة الملف كما كان سابقاً في اللجنة المحلية.

وأوضح مهندسون ومختصون من أبناء المخيم، أن فشل محافظة دمشق في إدارة ملف مخيم اليرموك تجلى في أمور عدة، منها فشلها في إعادة السكان إلى منازلهم وممتلكاتهم، وعدم تنفيذها لوعودها بإعطاء رخص البناء للبيوت المهدمة خلال 24 ساعة من تقديمها للمحافظة لإعادة إعمارها، وكذلك إعطاء البيوت المهدمة رخصة بطابق إضافي لتخفيف أعباء المالك المادية في الإعمار ولم يتم تنفيذ ذلك، كما أنها لم تستطع وقف سرقة بيوت وممتلكات الأهالي أو القبض على لص واحد "عفيش" وإحالته إلى القضاء.

إعادة تأهيل البنى التحتية

(ترحيل الأنقاض وإعـــادة فتـــح الطرقـــات -شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب -الكهـــرباء -أعمال الترميـم)

تشير "لجنة الإشراف على إعادة تأهيل مخيم اليرموك"[1] أن هنالك نحو 40 بالمئة من أبنية المخيم وضـــعـها الإنشائي جيد، وليست بحاجة إلى ترميم إنشـائي و40 بالمئة بحاجة إلى تدعيم وإصلاح و20 بالمئة مهـــدم بالكامل وبحاجة إلى ترحيل وهذه بحاجة إلى إعادة بناء.

يوم 10 أيلول/ سبتمبر 2021، بدأ أهالي مخيم اليرمـــوك بالدخـــول إلى منازلهم لتنـــظيفها وإزالة الركـــام تنفيذاً لقرار "الرئاسة الســـورية"، وذكـــــر الأهالي لمجموعة العمل من أجـــل فلسطينيي ســـوريا وجـــود تسهيلات كبيرة يقدمها عناصر الحاجز المتواجد على بوابة المخيم، بالإضافة لوجـــود فريق تطوعي مـــــن الصليب الأحمر يساعد الأهالي.

وأكد الداخلون إلى المخيم أن الحـــاجز الأمني كان يكتفي بالتحقق من الهوية الشخصية، ولم يشـــــترط إثباتات الملكية في المخيم أو من وجود موافقة أمنية، وبعد أيام شدّد الحاجز على الراغبـــين بالدخـــول إلى المخيم عبر التحقق من أن الشخص غير مطلوب للأجهزة الأمنية.

[1] لجنة مشرفة على إزالة أنقاض مخيم اليرموك وترميم مقبرة الشهداء، تشرف عليها منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع محافظة دمشق، تضم خبراء ومهندسين ومقاولين أبرزهم "إبراهيم عم علي" رئيس نقابة المقاولين الســوريين فرع دمشق الأسبق، والمقاول "محمد الصالح" أمين سر نقابة المقاولين السوريين الأسبق، والمهندس "محمود الخالد" عضـو نقابة المهندسين الفلسطينيين واتحاد المهندسين في سورية، والمقاول "سامر الشهابي"

ترحيل الأنقاض وإعادة فتح الطرقات

شرع الأهالي فور دخولهم بتنظيف المنازل والمحالّ التجارية، ورمي الركام والأنقاض على الشوارع والحارات لتجميعها وإزالتها لاحقاً من قبل المحافظة، وأمهلت السلطات السورية الأهالي قرابة شهر من الزمن، بدءاً من تاريخ دخول الأهالي 10 أيلول/ سبتمبر 2021وحتى الخامس من شهر تشرين أول، ثم عادت ومددت المهلة حتى تاريخ 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، ومنعت بعد ذلك إلقاء الركام تحت طائلة المسؤولية والغرامة المالية.

بتاريخ 6 تشرين أول دخلت آليات ثقيلة وسيارات نقل كبيرة لترحيل الأنقاض، وأعلن "سمير الرفاعي" سفير "دولة فلسطين" في دمشق، أن هذه العملية التي ستستمر لما يقارب الشهرين، ستشكل حجر الأساس لبدء عودة الحياة إلى مخيم اليرموك، كما أن خدمات النقل والبنى التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي بانتظار انتهاء عمليات ترحيل الأنقاض للبدء بعمليات الصيانة وتقديم الخدمات للمخيم.

ووصف السفير الفلسطيني عملية إزالة الأنقاض والركام من حارات وشوارع مخيم اليرموك التي بدأتها ورش إزالة الأنقاض بإشراف "لجنة اليرموك لإزالة الأنقاض وترميم المقبرة" التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمهمة الصعبة وغير السهلة.

وبحسب عضو "لجنة الإشراف على إعادة تأهيل مخيم اليرموك" المهندس "محمود الخالد" نظّفت ورشات العمل نحو 90٪ من حارات المخيم القديم، وقال في تصريح له أواخر شهر تشرين الثاني إن العمل لايزال مستمراً في حيي التقدم، وغرب اليرموك، متوقعاً أن تحتاج مرحلة ترحيل الأنقاض أكثر من شهرين، خاصة في الطرق الضيقة وشبه المغلقة، بينما أُنجزت أعمال الترحيل في الشوارع الواسعة.

وأكدت "لجنة إزالة أنقاض مخيم اليرموك وترميم المقبرة" أن أعمال رفع الأنقاض حتى أوائل شهر نوفمبر/ تشرين الثاني شملت أربع مناطق؛ منطقة شارع القدس باتجاه شارع سبع سباع وتفرعاتها، والمنطقة ما بين شارع اليرموك وشارع الـ 15 وصولًا "إلى مبنى الخالصة مع كافة الطرق الفرعية الواصلة ما بين المناطق المذكورة والطريقين الرئيسين، بالإضافة إلى ترحيل ما تم إلقاؤه من أنقاض مرة ثانية من ساحة لوبيا وساحة أبو حشيش ومحيط جامع عبد القادر الحسيني وشارع صفد وشارع الجاعونة وتفرعاته.

ترحيل الأنقاض وإعادة فتح الطرقات

فيما اشتكى أهالي حي دير ياسين 8 آذار وحي العروبة والتقدم وجادات بئر السبع وكفر قاسم، من تهميش أحيائهم من عملية إزالة الأنقاض التي تشرف عليها "لجنة إزالة أنقاض مخيم اليرموك وترميم المقبرة" وطالبوا السفير الفلسطيني بالتدخل لرفع الأنقاض أسوة بباقي أحياء المخيم.

من جانبها بدأت وكالة غوث وتشغيل الفلسطينيين "الأونروا" ضمن برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات يوم 8 كانون الأول\ ديسمبر 2021 حملة لترحيل الأنقاض من ثلاثة مراكز تابعة لها في مخيم اليرموك.

وتشمل الحملة مركز دعم الشباب في شارع المدارس، ومركز الإعاشة عند تقاطع شارع سبع السباعي وشارع القدس، ومدرسة الجرمق أول شارع المدارس، تمهيداً لترميمها بعد تعرضها للدمار والخراب خلال سنوات الحرب واستهداف المخيم.

شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب

بدأت "المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي" في دمشق بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 2021 أعمال تأهيل واستبدال قساطل شبكة المياه والشرب في مخيم اليرموك، ضمن المشروع المتعاقد عليه مع الشركة العامة للبناء والتعمير - فرع المنطقة الجنوبية، بقيمة 200 مليون ليرة سورية.

وبتاريخ 7 آب/ أغسطس2021 أعلنت المؤسسة ضخّ مياه الشرب "الفيجة" في الشبكة الرئيسة لمخيم اليرموك، كما استكملت مؤسسة المياه عملها في شارع لوبية، وأكد القاطنون في عدد من أحياء المخيم لمجموعة العمل وصول الماء إلى المنازل المأهولة، وأشارت لجنة الإشراف على إعادة تأهيل مخيم اليرموك، أن المرحلة الأولى من أعمال صيانة وتمديد شبكة مياه الشرب تم الانتهاء منها، وتم تركيب شبكة في جزء من المخيم يمتد داخل مربع بين شارع لوبية، وشارع المدارس، وشرقاً وغرباً بين شارعي الجاعونة واليرموك.

وكشف عضو لجنة الإشراف على إعادة تأهيل مخيم اليرموك المهندس "محمود الخالد" أن اليونسكو ستبدأ بالتعاون مع محافظة دمشق بعد مرحلة إزالة الأنقاض والركام، مشروع ترميم شبكة الصرف الصحي التي تعاني وضعاً سيئاً، في حين أعلنت "المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي " عن إصلاح خط الصرف الصحي في شارع فلسطين جانب صالة السعادة وصولًا إلى مستوصف رجاء أبو عماشة.

الكهرباء

يخلو مخيم اليــرموك مـن الكابـلات الكهربائية المغذية له إثر تعــرضه للنهب و"التعفيش" من قبل القـوات الســورية، حـيث سُرقت جميع كابلات شبكات الكهرباء سواء الأرضية والهوائـية وطــالت الســرقة أسـلاك الكهرباء داخل المنازل والمؤسسات والمحال التجارية.

وفــي الآونة الأخيرة، زوّد متــبرعون ومؤسسات إغــاثية شــارعي اليــرموك وفلسطين في المخيم بأجهــزة إنارة تعــتمد عــلى الطاقة الشمسية للتخفيف من معاناة ساكنيه في التنقل ليلًا نتيجة الانقطاع التــام للتيار الكهربائي، وذلك بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة.

أما منــازل وحارات المخيم فهي تفتقر إلى الكهرباء، ما يجبر القاطنين والعائدين حديثاً لاستجرار الكهــرباء من مسافات بعيدة ومن أسلاك ذات قدرات ضعيفة، في ظل ساعات تقنــين طويلة تحرمهم من الطــاقة الكهربائية.

ووصــفت لجنة الإشراف على إعادة تأهيل مخيم اليرموك إصلاح شبكة الكهرباء وإعــادتها لمنـازل وشـوارع المخيم بالصعبة، وأن البدء بالعمل بها سينــفذ بعد تأمين مياه الشرب والصرف الصحي وترحيل الأنــقاض.

أعمال الترميم

أعلنت محافظة دمشـــق في شهر يناير/ كانون الأول من العام 2021 عن فتح باب تســـجيل طلبات ترميم الممتلكات والمنازل الصـــالحة للســـكن لأهالي مخيم اليرموك المقيمين في جنوب دمشـــق. واشترطت أن يقدم الطلب من قبل أصحاب العلاقة مباشرة، وأن الوثائق المطلوبة تتضـمن صورة عن الهوية الشـخصـية والبطاقة العائلية، وإثبات الملكية، رقم الموافقة الأمنية، طلب بالموافقة على الكشـــــف والترميم، كشـــف من قبل مهندس في بلدية مخيم اليرموك يحدد حجم الأضرار ومســـاحتها، وما يحتاجه من مواد بناء للتدعيم والترميم.وفي الشـــهر الثامن من العام 2021، أعطت محافظة دمشـــق الموافقة على منح أذونات الترميم والتدعيم وإعادة البناء الجزئي في مخيم اليرموك بحســـب ملكيات حددتها المحافظة، بعد الحصـــول على الموافقة بالعودة، ووفقاً لطلب خطي مقدم لمحافظ دمشـــق تمت الموافقة عليه، وحصـرت المسـتندات لإثبات الملكية في المخيم بأنواع خمسـة، وهي :وكالة كاتب عدل، حكم مكتسـب الدرجة القطعية، إذن سكن صادر من الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب بالنسبة للعقارات التابعة لها، عقود إيجار مصدقة من اللجنة المحلية سابقاً بخصـوص المحلات التابعة ملكيتها للجنة المحلية سابقاً، وآخرها عقد بيع قطعي مصـــدق سابقاً من مالية دمشـــق.ووفقاً لحقوقيين فلســـطينيين، شكلت الموافقة على الترميم لمن يملك عقد بيع مصـــالح عليه من مالية دمشـــق، امتيازاً، وهو ما يثبت يوماً بعد يوم فشل المخطط التنظيمي الأخير.

فـي منتصف تشرين الأول\ أكتوبر عام 2021 بدأت لجنة مُكّلفة من قبل وكـــالة غـــوث وتشغيل اللاجئـين الفلسطيـــنيين "أونروا" بترقيـــم منازل مخيم اليرموك بداية من شارع فلسـطين لتحديد الصالح منها للسكن من عدمه، وتقييم الأضرار من خلال وضع إشارات على المباني السكنية والمحال التجارية.

وتهدف هذه الإشارات في المرحلة الأولى إلى تحـديد المبـاني الصالحـة للسكن من عـدمها حسـب نـسـبة الدمار الذي لحق بها، ووصف الحالة الإنشائية من حيث الشكل العام والأعمدة والأسقف.

شهـدت الأشـهر الأخـيرة نشاطاً في أعمال ترميم المنازل الخاصة على نفـقة أصحـابها، كـما أعـلن عدد من تجّـــار مخـــيم اليرموك ترمـــيم محالّهم التجارية في المخيم، وشـــوهد ترميم العشرات مـــن المحال فـــي شوارع اليرموك ولوبية وصفد.

إعادة الإعمار

تشير منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن إعادة إعمار مخيم اليرموك ستكون مكلفة مادياً بشكل كبير بسبب الدمار الهائل الذي تعرض له، وبحسب تقديرات غير رسمية تجاوزت نسبة الدمار الكلي والجزئي التي لحق بمباني وحارات مخيم اليرموك الـ 80 %، ونسبة تخريب الممتلكات وأثاث المنازل وعمليات النهب "التعفيش" وصلت إلى أكثر من 90 بالمئة من منازل المخيم.

ويكشف "سمير الرفاعي" سفير "دولة فلسطين" في العاصمة السورية دمشق، أن ملف إعادة إعمار البيوت المدمرة في مخيم اليرموك معقد للغاية، وذلك لأن هناك منازل مدمرة بشكل كامل، وأن جزءاً من أصحابها بقي في سورية، في حين هاجر الجزء الآخر، موضحاً أن هذه المنازل لها إجراءات وترتيبات خاصة فيما يتعلق بإعادة إعمارها.

كما أكد الرفاعي أن رئيس مجلس الوزراء السوري أبلغهم أثناء اجتماعه مع الفصائل الفلسطينية في دمشق في الشهر العاشر من عام 2021، أن إعادة إعمار المنازل المهدمة ستكون على نفقة المالك مع تسهيلات تقدم للمالك من حيث إضافة طوابق إضافية مجاناً لبنائه كتعويض له، وأشار إلى أن بعض المنظمات الدولية تستعد حالياً للمشاركة في عمليات إعادة الإعمار.

وفي أواخر شهر أكتوبر/ تشرين الثاني قال القائم بأعمال السفارة الإيطالية في سوريا "ماسيميليانو دانتونو" خلال لقائه مدير عام الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية "أنور عبد الهادي" إن إيطاليا ستعمل على دراسة تقديم مساعدات لإعادة الأعمار في مخيم اليرموك.

استبيان إلكتروني حول الإعمار

أظهرت نتائج الاستبيان الإلكتروني الذي أجرته مجموعة العمل حول إعادة إعمار مخيم اليرموك، أن 51,9 % من المشاركين في الاستبيان أعربوا عن عدم ثقتهم بدعوات السلطات السورية لإعادة إعمار المخيم، بينما عبر 18,6 % من المشاركين فقط عن ثقتهم بهذه الدعوة، فيما نفى 29,5 % علمهم بالإجابة عن هذا السؤال.

كما أظهرت نتائج الاستبيان أن 72 % من المشاركين بالاستبيان لا يملكون القدرة على إعادة إعمار منازلهم، بينما قال 23,1 % إنهم بحاجة إلى دعم، فيما قال 4,9 % إن لديهم القدرة على إعادة الإعمار بشكل ذاتي دون الحاجة إلى الدعم.

الإقامة في المخيم

إعادة الإعمار

كشف عضو لجنة الإشراف على إعادة تأهيل مخيم اليرموك المهندس "محمود الخالد" أن عدد الأسر التي عادت إلى منازلها وممتلكاتها في مخيم اليرموك يقدر بنحو 800 عائلة حتى نهاية 2021، وأشار إلى أن 500 عائلة كانت تقطن اليرموك قبل البدء بمشروع إعادة تأهيل المخيم وإزالة الركام والأنقاض من حاراته وشوارعه.

وتتوزع عشرات العائلات الفلسطينية والسورية في عدة أحياء في المخيم أبرزها حي الجاعونة-عين غزال -التقدم -حيفا -حي سبع السباعي -وإحسان كم الماظ.

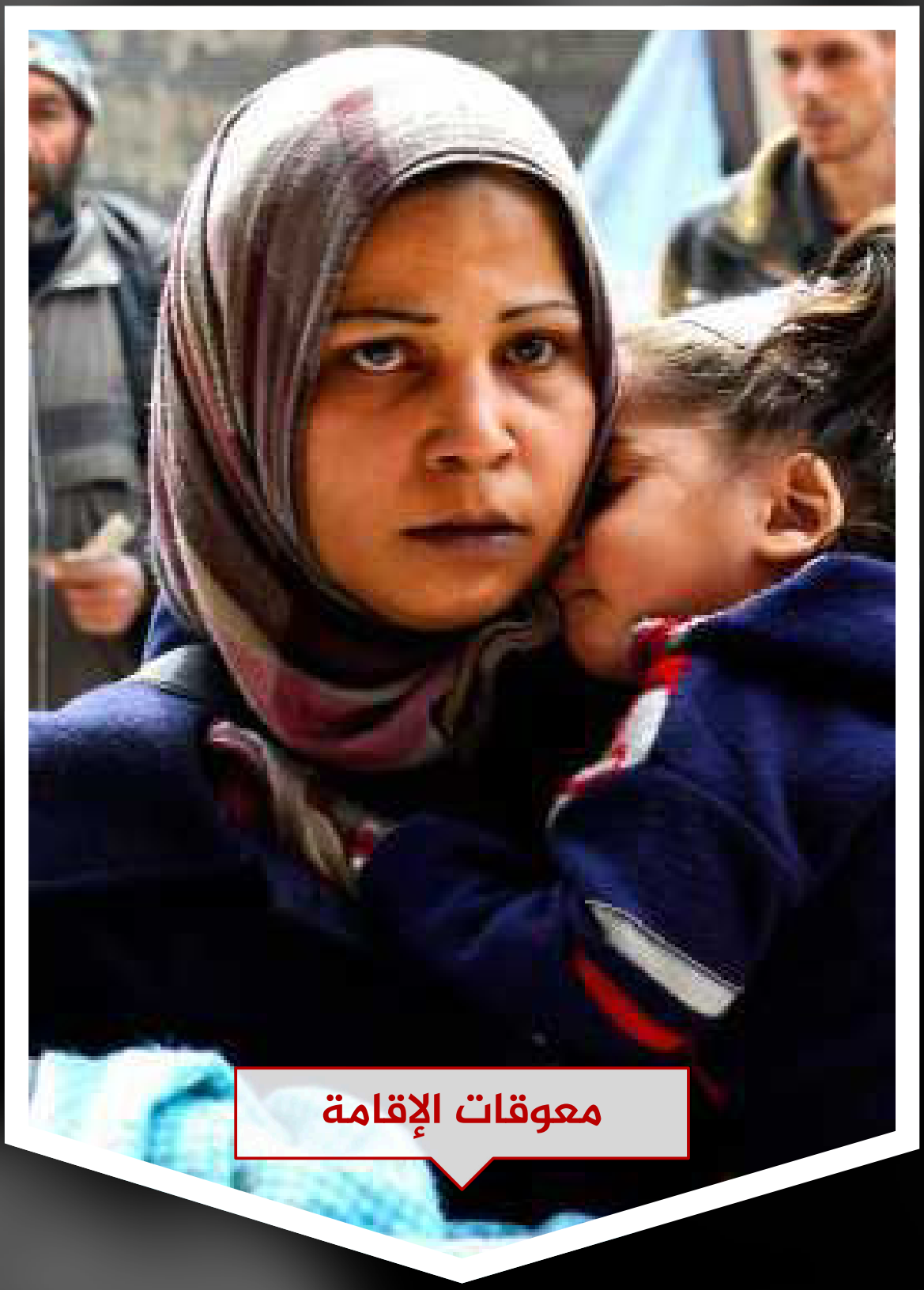
معوقات الإقامة

معوقات الإقامة

1 الركام والسواتر الترابية

يشــكو أهالي العديد من أحياء مخيم اليرموك من إعاقة الركام والدمار لوصولهم إلى منازلهم، ويجبَرون على المشي لمسافات طويلة وتجاوز تلال من الركام والخراب مشياً على الأقدام، كما تغلق الردميات أبواب منازلهم وحاراتهم، كما اشتكى العائدون في مخيم اليرموك، من وضع عدد من الســواتر الترابية التي تعيق حركتهم باتجاه المناطق والبلدات الأخرى المجاورة للمخيم والتي تعزلهم عنها.

2 منازل مهددة بالانهيار

الكثـير مـن المنـــازل مهددة بالانهيار والسقوط بسبب التصدعات التي أصابتها نتيجة القصف الذي تعرض له المخيم من قبل الطيران الروسي ومدفعية القوات السورية.

3 مخلفات الحرب

تهدد مخلفات الحـــرب حيـــاة القاطنين في المخيم، وشوهدت العديد من الأجسام المشبوهة أو قذائف غير منفجرة على أسطح المنازل.

4 السرقات وتخريب الممتلكات

تعرضت العـــــديد من منازل المخيم للسرقة والتخريب بعد ترميمها وإصلاح الخراب فيها، وما تزال مجموعات مؤلفة من رجال ونســـاء يدخلون بشـــكل يومي إلى الأحياء التي تم إزالة الأنقاض منها ويخرجوا مُحملين بأكيـــاس كبـــيـرة تحـــتوي على كـــوابـــل كـــهربـــائيـــة، وخـطوط مـــاء تـــم سـحبهـــا مـن المـنـــازل. وقالت إحدى اللاجئات إن "العفيشـــــة" حاولوا حرق منزلهم والعائلة بداخله، وذلك في محاولة منهم لأذيّة العائلة التي منعتهم مرات عديدة من الســرقة واستهداف منازل الحيّ. ويحمّل الأهالي الســلطات الســورية والفصـــائل الفلســـطينية مســـؤولية تردي الأوضاع الأمنية داخل أحياء المخيم، والتي ساهمت إلى حد كبير بتعاظم سطوة "العفّيشة" الذين يدخلون المخيم بالتنسيق مع الحواجز الأمنية.

معوقات الإقامة

5 استغلال ورش إزالة الردم والركام

يشـــكو أهالي مخيم اليرموك من استغلال عدد من ورشات إزالة الردم والركام من منازلهم، حيث وصلت أسعار بعضـــــها إلى 10 مليون ليرة سورية أي ما يعادل 2700 دولار أميركي حســـــب سعر صرف الليرة السورية حالياً، كما ذكر الأهالي عن وجود ورشات عمل؛ أفرادها من لجان موالية للنظام السوري، تستغل حاجة الأهالي في تنظيف المنازل ورفع الردميات.

6 خلو المخيم من المشافي والمدارس والمحال التجارية

7 فقدان الكهرباء

يشكو الأهالي عدم وصول التيار الكهربائي إلى منازلهم التي عادوا إليها مؤخراً واضطرارهم لاستجرار الكهرباء من خلال أسلاك ذات قدرات ضعيفة.

8 فواتير الكهرباء

طالبت مؤسسة الكهرباء في وقت سابق أهالي المخيم بـدفع فــواتير الكهرباء المترتبة عليهم منذ خروجهم من منازلهم، على الرغم من عدم صرفهم للكهرباء خلال فترة تهجيرهم، حيث كانت المنازل خالية من سكانها إضافة إلى قطع الكهرباء مبكراً منذ بدء حصار المخيم.

9 النفايات

يعاني أهالي عدد من أحياء المخيم من وجود أكوام من النفايات وخراب المنازل، ما يشكل خطـراً على حياتهم وأطفالهم، وكان آخرها نشوب حريق في كومة من الخراب قبل أن يتم السيطرة عليه من قبل الأهالي ومنع امتداده إلى المحلات.

معوقات الإقامة

10 انتشار الكلاب الشاردة والحشرات والبعوض

يشكو الأهالي في المخيم من انتشار الكلاب الشاردة بأعداد كبيرة في شوارع المخيم، ما يسبب حالة من الهلع والخوف لدى النساء والأطفال، كما اشتكى الأهالي من الانتشار الكبير للحشرات والبعوض بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة وانقطاع التيار الكهربائي، وذلك بسبب تكدس أكوام القمامة في عدد من المناطق.

11 خلو المخيم من الخدمات والمؤسسات الخدمية

كالأفران ومراكز توزيع الغاز والمواد الاستهلاكية والغذائية والتي تعتبر من أهم متطلبات الحياة الطبيعية للسكان، إضافة إلى شبكة الاتصالات والمواصلات التي تشكل معوقاً كبيراً للإقامة.

الوضع التعليمي

الوضع التعليمي

بحسب وكالة الأونروا فإن (16) بناءً مدرسياً و(7) مقار صحية وتنموية ومهنية في مخيم اليرموك بحاجة إلى إصلاحات كبيرة وإعادة بناء، حيث كان المخيم يضم قبل اندلاع الأحداث في سورية (8) مدارس حكومية و(28) مدرسة تابعة لوكالة الأونروا تعمل بنظام الفترتين.

يعيش أكثر من 200 طفل دون سن 15 عاماً أوضاعاً صعبة في مخيم اليرموك بدمشق، وباتت مشاهد الدمار وركام المنازل كابوساً محفوراً في عقولهم، الأمر الذي خلق مشاكل نفسية أثرت بشكل كبير على رفاهيتهم وحياتهم.

ويصف الأطفال مخيم اليرموك بمدينة أشباح، إذ عليهم أن يلعبوا وسط مبان مدمرة وفارغة من ساكنيها، كما عليهم تجاوزها للوصول إلى مدارسهم خارج المخيم، كما يفتقد الأطفال حدائق ألعاب بعد أن دمرتها الحرب، ولا توجد مساع لإنشاء مراكز أو حدائق لتسليتهم.

وتشير الأونروا أن العديد من الأطفال يعيشون حياتهم كلها دون إحساس بالأمن والأمان، لقد اضطر العديد منهم، بعد فرارهم من منازلهم مع عائلاتهم، إلى العيش في ملاجئ جماعية أو منازل متضررة أو مع أقاربهم في مساكن مكتظة، مؤكدة على أن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لأطفال لاجئي فلسطين أصبح أمراً بالغ الأهمية للمساعدة في التخفيف من الأثر النفسي والاجتماعي للنزاع وتعزيز آليات التأقلم لديهم.

تُقدّر أعداد الطلاب في المخيم بنحو 150 طالباً ويتلقون تعليمهم في أربع مدارس تابعة لوكالة الأونروا في منطقة الزاهرة خارج المخيم، وتوفر وكالة الأونروا بإشراف الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب المواصلات لنقلهم من وإلى مدارسهم، ويعاني الطلاب من حالة عدم الاستقرار المتمثلة بنقلهم خارج حدود المخيم لتلقي تعليمهم.

الوضع التعليمي

في الشهر الرابع من عام 2021 وافق وزير التربية السوري دارم طباع على كتاب رفعه "علي مصطفى" المديـــر العـــــام للهيئة العامة للاجـــئين الفلسطينيين العرب بافتتاح مدرستـي "ثانوية اليرموك"، و"عبد القادر الحسيني" في المخيم بداية العام الدراسي القادم بعد صيانتهما بالتنسيق مع مديرية تربية محافظة دمشق.

وفي تشرين الثاني\ نوفمبر من عام 2021 زار وفد من المجلس النرويجي للاجئين 12 مدرسة حكومية تابعة لوزارة التربية وأخرى تابعة للأونروا في مخيم اليرموك لدراسة إمكانية ترميم هذه المدارس، ثم أعلنت الوكالة عن إعادة تأهيل عدد من مراكزها في المخيم من بينها مدرسة الجرمق.

الوضع الصحي

الوضع الصحي

يشكو الأهالي في مخيم اليرموك من فقدان الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمية، حيث يخلو المخيم من المشافي والصيدليات أو الكوادر الطبية والصحية، وذلك بعد أن كان يضم عشرات المشافي والمستوصفات والعيادات الطبية.

في أيلول\ سبتمبر2020 أعلنت وكالة الغوث "الأونروا" أنها ستُدخل عيادة طبية متنقلة إلى مخيم اليرموك لمعالجة المرضى، وهي تمارس عملها كل يوم أربعاء خلال الشهر حتى لحظة كتابة التقرير.

ويوجد في المخيم مستوصف "شهداء اليرموك" ويقدّم إسعافات أولية ويعالج الحالات المستعجلة، ويجري تطوير عمله ليشمل التصوير الشعاعي وإجراء التحاليل الطبية، كما افتتحت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في المخيم مركزاً للخدمات الطبية والاجتماعية في يناير 2022.

من جانبه أعاد جيش التحرير الفلسطيني تأهيل مركز "حلوة زيدان" الطبي التابع له في مخيم اليرموك، وأعلن عن إعادة افتتاح مستوصف الشهيدة "رجاء أبو عماشة" في مخيم اليرموك بعد إعادة تأهيله.

وأكدت الأونروا على أنها ستقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك الصحة الإنجابية لأكثر من 400 عائلة من اللاجئين الفلسطينيين ممن عادوا إلى المخيم ولا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية، بالإضافة إلى أنها توفر أيضاً تبادل المعلومات حول الأمراض والوقاية منها، وتشير الوكالة إلى أنه كان لديها ثلاثة مراكز صحية في المخيم؛ اثنان مدمران بالكامل وواحد مدمر بشكل جزئي.

ووفرت وزارة الصحة خلال عام 2021 لقاحات ضد مرض شلل الأطفال في مخيم اليرموك من عمر يوم وحتى خمس سنوات، وفرقاً صحية جوالة في المخيم، وأطلقت نداءات عبر مكبر الصوت تدعو أطفال المخيم لتلقي اللقاح، بسبب خلو المخيم من المراكز الصحية.

الوضع الصحي

وفي تـشرين الأول\ أكتوبر 2021 نظمت "جمعية القدس الخيرية" أياماً طبية مجانية للأهالي في مخيم اليرموك في تخصصات الداخلية والأطفال والنسائية، في مستوصف شهداء اليرموك.
في كـــانون الثاني\ يناير 2021، قال طبيب الأونروا الذي يعمل في عيادتها في المخيم "عماد حمدان"، "لقد تمـــكنا مـــن علاج حوالي 900 مريـــض خلال الأسابيع الماضية في عيادتنا، كل يوم أربعاء، يمكننا استقبال ما معدله 65 مريضاً، كثير منهم يعانون من أمراض مزمنة والتهابات الجهاز التنفسي".

ويعتقد الطبيب أن العديد من كبار السن تجنبوا طلب الرعاية الصحية من قبل، لأنه كان من الصعب جداً الوصول إليه، وأن الأعـــــراض التي تظهر عليهم في بعض الأحيان تكون ناجمة عن الخوف والتوتر، بعد الرعب والفظائع التي مروا بها.

وســـلط الدكتـــور حمدان أيضاً الضـــوء على الـــدور المهم الذي تلعبه العيادة في زيادة الوعي وشرح الإجراءات الوقائية لتجنب انتشار كوفيد-19 في المخيم. وقال: "ستكون كارثة هنا، فالناس في اليرموك لا يستطيعون تحمل أي عبء إضافي"، مضيفاً بالقـــول إن "ما يحتـــاجونه الآن هو الأمل، الحياة بحاجة للعودة إلى مخيم اليرموك، أشعر أن عيادتنا هي البداية لذلك"

دور منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية

دور منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية

شهـــد ملف مخيم اليرموك حراكـــاً من قبل منظمة التحرير الفلسطينية عقب استعادة السلطات السورية سيطرتها على المخيم عام 2018، فـــفي أيلول\ سبتمـــــبر 2018 شُكـــلت لجنة اليرموك لإزالة الأنقاض وترميم المقبرة من القائمين على المخيم بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلســطينية والجهات المختصة ووزارتي الإدارة المحلية والبيئة والشؤون الاجتماعية والعمل.

عـــملت اللجنة مـــــنذ بدء تشكيلها عـلى رفع الركام وترميم مقبرة الشهداء في مخيم اليرموك، وكشفت حينها منظمة التحرير على لسان مدير دائـرتها السياسية "أنور عبد الهادي" أن ما يجري من عمليات لإزالة ورفع الركام والأنقاض هو لفتح الطرقات الرئيـسة باتجـاه مقبرة الشهـــداء، وبتـمويل من المنظمة، وزار أعضاء من اللجنة مدينة رام الله والتقوا بالرئيس الفلسطيني "محمود عباس" وتلقت اللجنة دعماً لتغطية عملها في المخيم.

سياسياً، زارت خلال السنوات الماضية وفود من منظمة التحرير الفلسطينية دمشق، وأجرت خلالها لقاءات مع الفصائل الفلسطينية في دمشق، ولقاءات أخرى مع المسؤولين السوريين.

وكـــانت آخر تلك الزيارات في الشهر الأول من العام 2022، زيارة اللواء "جبريل الرجوب" بصحبة وفد من فتح ضم أعـــضاء اللجـــــنة المركزية للحركة "روحي فتوح" و"سمير الرفاعي" و"أحمد حلس"، وسلّم خلالها أمين سر اللجنة المركزية لـحركة فتح جبريل الرجوب رسالة إلى وزير الخارجية السوري "فيصل مقداد" من الرئيس الفلسطيني "محمود عباس" للرئيس السوري، تؤكد على عمق العلاقات بين الجانبين وتطويرها مستقبلًا، معلناً عن زيارة سيقوم بها الرئيس الفلسطيني إلى سورية.

وفـي كـــانون الأول/ يناير 2022 نظـــمت حركة فتح مهرجانها المركزي لإحياء ذكرى انطلاقتها في مخيم اليرموك بحضور قيادات من الفصائل الفلسطينية ومسؤولين ممثلين عن حزب البعث والسلطات السورية، وعدد من أهالي المخيم والمخيمات الفلسطينية الأخرى.

دور منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية

ضمّ مخيم اليرموك كعاصمة للشتات الفلسطيني عشرات المكـاتب والمقرات والمؤسســـات التابــعة للفصائل الفلسطينية كافة وكذلك لجيش التحرير الفلسطيني، إلا أن المواجهات المسلحة وعمــليات القصف المستمر، طالت جميع المؤسسات والمقرات من ثم تعرضت للنهب و"التعفيش" بعد سيطـــرة القوات السورية.

وبعـد استعادة سيطـــرة النظام على مخيم اليرموك عام 2018، عملت فصائل فلسطينية على افتتاح مقـراتها في مخيم اليرموك فـــي خطوة اعتبرتها تعزيزاً لعودة السكان، من بينها "الجبهة الشعبية لتحريـر فلسطين - القيادة العامة" وحركة "فلسطين حرة" وحركة "فتح" المركزية، وأعاد "جيش التحرير الفلسطيني" تأهيل مقره "حلوة زيدان"، وكان آخر تلك الفصائل "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين " التي افتتحت مقرها في كانون الأول\ ديسمبر2021 بعد إعادة ترميمه، فيما أكدت فصائل أخرى أنـها تعيد ترميم مقراتها ومكاتبها في المخيم.

دور منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية

أظهرت نتائج الاستبيان الإلكتروني الذي أجرته مجموعة العمل حول موقف منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية مما حصل في مخيم اليرموك، أن 77,3 % من المشاركين في الاستبيان وصفوا موقفها بالسيء، فيما اعتبره 20,5 % بالضبابي (عدم الوضوح)، بينما رأى 2,2 % منهم بأنّ الموقف كان جيداً.

وتعود أبرز أسباب الموقف المحبط للفلسطينيين من منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية من مخيمهم، إلى مواقفها المؤيدة للنظام السوري واعتماد روايته حول المؤامرة الكونية وموقفها المتناقض من دعوتها لحياد مخيم اليرموك والمشاركة بذات الوقت في حصار المخيم والقتال إلى جانب السلطة السورية الذي خلّف عشرات القتلى وتدمير مخيمهم وتهجيرهم، إضافة إلى صمت المنظمة عن انتهاكات السلطات السورية بحقّ آلاف اللاجئين الفلسطينيين المعتقلين في السجون السورية.

كما شكل تقاعس منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية عن العمل على عودة أهالي مخيم اليرموك عاملًا مهماً في موقف الأهالي من الفصائل، علاوة على ضعف المساعدات المقدمة من قبلها للنازحين الذين فقدوا منازلهم وأرزاقهم وسط ازدياد معاناتهم الإنسانية والمعيشية.

ويتهم أهالي مخيم اليرموك منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية بالتخلي عن مسؤولياتهم تجاههم وعدم الاكتراث لمأساتهم، وأن الفصائل عاجزة عن إيجاد حل لعودة نازحي المخيم إلى ممتلكاتهم ومنازلهم. وشددوا على أن التداعيات المأساوية التي طالت أغلب المخيمات في سورية وخاصة مخيم اليرموك أكبر شاهد على مدى تقصير واستهتار منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية تجاه أبناء شعبهم.

كما يصف أهالي المخيم التصريحات التي تدلي بها الفصائل الفلسطينية في دمشق بين الحين والآخر حول جهودهم الكبيرة التي يقومون بها من أجل عودة سكان مخيم اليرموك إليه، بالبهرجة الإعلامية والتنظير وتسجيل المواقف.

توصيات

1-إعادة النظر في قرار حل "اللجنة المحلية" التي تشكلت بقرار صادر عن مجلس الوزراء السوري عام 1964 بهدف الحفاظ على خصوصية المخيم.

2-المسارعة في إعادة إعمار مخيم اليرموك والعمل على عقد مؤتمر دولي برعاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" لتمويل الإعمار، وإعادة تأهيل البنى التحتية في المخيم من كهرباء وماء واتصالات ومواصلات.

3-رفع القيود عن عودة أهالي مخيم اليرموك إلى منازلهم وإزالة الحواجز الأمنية المتواجدة حول المخيم لتمكين السكان من حرية الحركة من وإلى منازلهم.

4-تذليل العقبات التي تحول دون عودة الأهالي إلى منازلهم، وإزالة معوقات السكن داخل المخيم.

5-وقف عمليات التعفيش والتخريب المستمرة لمنازل المدنيين في المخيم ومحاسبة الفاعلين وتقديمهم للقضاء.

6-تسريع عملية إعادة تأهيل المدارس والحواضن التعليمية في مخيم اليرموك وتأمين الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال.

7-إعادة تأهيل المستوصفات والمشافي وتهيئة الظروف المناسبة لفتح العيادات والمراكز والمخابر الطبية في المخيم، وتأمين الرعاية الصحية للأهالي وتوفير لقاحات كورونا.

8-دعوة المجتمع الدولي ومؤسساته لدعم وكالة الأونروا وتمويلها لضمان استمرار توفير خدماتها الصحية والتعليمية، وديمومة مساعدتها للاجئين الفلسطينيين في سورية ومخيم اليرموك.

9-مطالبة وكالة الأونروا بزيادة دعمها الإغاثي للقاطنين في مخيم اليرموك والنازحين عنه لتردي أوضاعهم المعيشية والإنسانية والإسراع في تأهيل مقراتها.

10-على قيادة منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية تحمل مسؤولياتها تجاه معاناة أهالي مخيم اليرموك، وكافة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، والعمل على إطلاق سراح معتقليهم من السجون السورية والكشف عن مصير المفقودين.

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

www.actionpal.org.uk

info@actionpal.org.uk

+44203929384

86-90 Paul StreetLondon,
EC2A 4NEUnited Kingdom